ISSN: 2957 - 8108

مجلة بحوث

جامعة حلب في المناطق المحررة

المجلد الثالث ـ العدد الأول

الجزء الثاني

07 / 09 / 1445 هـ - 17 / 03 / 2024 م

علميّة - ربعيّة - محكّمة

تصدر عن

جامعة حلب في المناطق المحرّرة

بسم الله الرحمن الرحيم

الهيئة الاستشارية لمجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

د. جلال الدين خانجي　　أ.د زكريا ظلام　　أ.د عبد الكريم بكار

أ. د إبراهيم أحمد الديبو　　أ.د. أسامة اختيار　　د. أسامة القاضي

د. يحيى عبد الرحيم

هيئة تحرير مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

رئيس هيئة التحرير: أ.د أحمد بكار

نائب رئيس هيئة التحرير: أ.د. عماد برق

أعضاء هيئة تحرير البحوث التطبيقية	أعضاء هيئة تحرير البحوث الإنسانية والاجتماعية
أ.د. عبد العزيز الدغيم	أ.د عبد القادر الشيخ
أ.د ياسين خليفة	د. جهاد حجازي
أ.د. جواد أبو حطب	د. ضياء الدين القالش
أ.د. عبد الله حمادة	د. سهام عبد العزيز
أ.د. محمد نهاد كردية	د. ماجد عليوي
د. ياسر اليوسف	د. أحمد العمر
د. كمال بكور	د. محمد الحمادي
د. مازن السعود	د. عدنان مامو
د. عمر طوقاج	د. عامر المصطفى
د. محمد المجبل	د. أحمد أسامة نجار
د. مالك السليمان	
د. عبد القادر غزال	
د. مرهف العبد الله	

أمين المجلة: هاني الحافظ

مجلة جامعة حلب في المناطق المحررة

مجلّة علميّة محكّمة فصليّة، تصدر باللغة العربية، تختص بنشر البحوث العلمية والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات، تتوفر فيها شروط البحث العلمي في الإحاطة والاستقصاء ومنهج البحث العلمي وخطواته، وذلك على صعيدي العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الأساسية والتطبيقية.

رؤية المجلة:

تتطلع المجلة إلى الريادة والتميز في نشر الأبحاث العلميّة.

رسالة المجلة:

الإسهام الفعّال في خدمة المجتمع من خلال نشر البحوث العلميّة المحكّمة وفق المعايير العلمية العالمية.

أهداف المجلة:

- نشر العلم والمعرفة في مختلف التخصصات العلميّة.
- توطيد الشراكات العلمية والفكرية بين جامعة حلب في المناطق المحررة ومؤسسات المجتمع المحلي والدولي.
- أن تكون المجلة مرجعاً علمياً للباحثين في مختلف العلوم.

الرقم المعياري الدولي للمجلة ISSN: 2957-8108

الموقع الإلكتروني للمجلة: www.journal.uoaleppo.net **البريد الإلكتروني:** journal@uoaleppo.net

معايير النشر في المجلة:

١- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات العلميّة باللغة العربية.

٢- تنشر المجلة البحوث التي تتوفر فيها الأصالة والابتكار، واتباع المنهجية السليمة، والتوثيق العلمي مع سلامة الفكر واللغة والأسلوب.

٣- تشترط المجلة أن يكون البحث أصيلاً وغير منشور أو مقدم لأي مجلة أخرى أو موقع آخر.

٤- يترجم عنوان البحث واسم الباحث والمشاركين أو المشرفين إن وجدوا إلى اللغتين التركية والإنكليزية.

٥- يرفق بالبحث ملخص عنه باللغات الثلاث العربية والإنكليزية والتركية على ألا يتجاوز ٢٠٠-٢٥٠ كلمة، وبخمس كلمات مفتاحية مترجمة.

٦- يلتزم الباحث بتوثيق المراجع والمصادر وفقاً لنظام جمعية علم النفس الأمريكية (**APA7**).

٧- يلتزم الباحث بألّا يزيد البحث على ٢٠ صفحة.

٨-ترسل البحوث المقدمة لمحكمين متخصصين، ممن يشهد لهم بالنزاهة والكفاءة العلمية في تقييم الأبحاث، ويتم هذا بطريقة سرية، ويعرض البحث على محكّم ثالث في حال رفضه أحد المحكّمين.

٩- يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة خلال ١٥ يوماً.

١٠- يبلغ الباحث بقبول النشر أو الاعتذار عنه، ولا يعاد البحث إلى صاحبه إذا لم يقبل، ولا تقدم أسباب رفضه إلى الباحث.

١١- يحصل الباحث على وثيقة نشر تؤكد قبول بحثه للنشر بعد موافقة المحكمين عليه.

١٢- تعبّر الأبحاث المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، لا عن رأي المجلة، ولا تكون هيئة تحرير المجلة مسؤولة عنها.

جدول المحتوى

"مدى مساهمة التّشريعات والقوانين في التّشجيع على الاستثمار "دراسة ميدانيّة في مناطق شمال غرب سورية".....٩

أ. ظافر دعبول د. محمد نادر العثمان أ.د عبد العزيز الدغيم

محددات الاستثمار في المدن الصناعية دراسة ميدانية في مدينة الراعي الصناعية.....٣٩

أ. محمد عبد الحي قوجة د. عبد الحكيم المصري

إمكانية إحداث الصناديق الاستثمارية في ظل واقع الاستثمار من وجهة نظر المستثمرين في الشمال السوري ٧١

أ. محمد علي حلاق أ.د. عبد الله حمادة

التنظيم القانوني للمدن الصناعية في المناطق المحررة شمال حلب ١٠٥

أ. محمد حربلية أ. نورس العبد الله د. أحمد قربي

أثر توطين الصناعة على تحسين كفاءة أداء سلسلة التوريد في المنشآت الصناعية المواطنة في الشمال السوري، المدن الصناعية ١٤٩

أ. حسن ويس القش

تحليل البيئة الاستثمارية في المناطق المحررة باستخدام تحليل SWOT ١٩١

أ. أحمد عبيد د. عبد الحكيم المصري

تحليل الجدوى المالية للمشاريع التنموية الوقفية ٢٢٣

أ. عبد الصمد دلول

دور المنظمات غير الربحية في تأمين التمويل لتعزيز البيئة الاستثمارية في الشمال السوري: دراسة حالة منظمة تكافل الشام ٢٥١

أ. كفاح الموسى الفرملي أ. عبد الخالق حلّي د. محمد نادر العثمان

دور مراكز الخبرة في صناعة القرار الاستثماري دراسة حالة.....٢٨٣

د. راسم ايبش

التجارة الإلكترونية في الشمال السوري: واقع وتحديات ٣٠٧

د. محمد نادر العثمان د. ياسر راشد الحسين

قياس مخاطر الاستثمار الزراعي في الشمال السوري.....٣٢٩

د. سليم فيصل النابلسي

قياس مخاطر الاستثمار الزراعي في الشمال السوري

إعداد:

د. سليم فيصل النابلسي

ملخص البحث:

تناولت هذه الدراسة مخاطر الاستثمار الزراعي في شمال سورية، وبالذات تلك المخاطر التي تؤثر على حالة الأمن الغذائي، وذلك لمجموعة من المخاطر الرئيسة التي تم تحديدها بناءً على أدبيات الاقتصاد والاستثمار الزراعي وإدارة المخاطر وخبرة المديرين والمهندسين الزراعيين في الشمال السوري، ودول الشتات، وتم تصنيف المخاطر وتقسيمها إلى ست مجموعات رئيسة وفق نموذج (PESTEL) لمسح وتحليل البيئة الخارجية العامة، وتم قياسها من خلال نموذج قياس المخاطر القائم على أساس مصفوفة (الاحتمالية والأثر) **Probability – Impact Matrix Risk Assessment** وتطبيق معادلة قياس وزن المخاطر.

وقد أظهرت الدراسة إلى أن جميع أنواع مخاطر الاستثمار الزراعي في الشمال السوري توصف بالمرتفعة، وأن أكثر المخاطر ارتفاعاً وتهديداً للاستثمار في القطاع الزراعي هي المخاطر المرتبطة بالعوامل السياسية والأمنية، والتي وصلت لفئة المخاطر المرتفعة جداً، بينما كان أدنى درجات المخاطر هي المخاطر الاجتماعية وتسبقها المخاطر التقنية، ويمكن تفسير ذلك بأن هذا النوع من المخاطر يمكن إدارته وخفضه بتطبيق عديد من البرامج والمشاريع والمبادرات الحكومية والأهلية.

وأوصت الدراسة بضرورة وجود إطار فعال لإدارة مخاطر الاستثمار والاستثمار الزراعي بكافة أنواعها مع التركيز على تطوير أدوات أكثر فعالية للاستجابة للمخاطر الخارجية.

كلمات مفتاحية: الاستثمار في الشمال السوري، إدارة مخاطر الاستثمار الزراعي، قياس مخاطر الاستثمار.

Measuring the Risks of Agricultural Investment in Northern Syria

Prepared by:

Dr. Salim Faisal Alnabolsi

Summary

This study addressed the risks of agricultural investment in northern Syria, especially those risks that affect the state of food security, for a group of major risks that were identified based on the literature on economics, agricultural investment, risk management, and the experience of managers and agricultural engineers in northern Syria and diaspora countries. The risks were classified and divided into Six main groups according to the PESTEL model for surveying and analysing the general external environment, and they were measured through the risk measurement model based on the Probability - Impact Matrix Risk Assessment and the application of the risk weighting equation.

The study showed that all types of agricultural investment risks in northern Syria are described as high, and that the highest and most threatening risks to investment in the agricultural sector are the risks associated with political and security factors, which have reached the category of very high risks, while the lowest levels of risks are social risks, preceded by technical risks. The explanation for this is that this type of risk can be managed and reduced by applying many governmental and private programmes, projects and initiatives.

The study recommended the necessity of having an effective framework for managing investment risks and agricultural investment of all kinds, with a focus on developing more effective tools to respond to external risks.

Keywords: investment in northern Syria, agricultural investment risk management, investment risk measurement**.**

Kuzey Suriye'deki tarımsal yatırım risklerinin ölçülmesi

Hazırlayanlar:
Dr. Salim Faysal El-Nabulsi

Araştırma Özeti:

Bu çalışma, kuzey Suriye'deki tarımsal yatırım risklerini, özellikle de gıda güvenliğinin durumunu etkileyen riskleri ele aldı. Bu, ekonomi, tarımsal yatırım, risk yönetimi literatürüne ve kuzey Suriye ile diaspora ülkelerindeki yöneticilerin ve ziraat mühendislerinin deneyimlerine dayanarak belirlenen bir grup büyük risk içindir. Riskler, genel dış çevrenin araştırılması ve analizi için PESTEL modeline göre sınıflandırılmış ve altı ana gruba ayrılmıştır. Olasılık – Etki Matrisi Risk Değerlendirmesine dayalı risk ölçüm modeli - Probability – Impact Matrix Risk Assessment - ve risk ağırlıklandırma denkleminin uygulanmasıyla ölçülmüştür .

Çalışma, Kuzey Suriye'deki her türlü tarımsal yatırım riskinin yüksek olarak tanımlandığını, tarım sektöründeki yatırımlara yönelik en yüksek ve tehdit edici risklerin, çok yüksek risk kategorisine ulaşan siyasi ve güvenlik faktörleriyle ilişkili riskler olduğunu gösterdi. En düşük risk seviyeleri, teknik risklerin ardından sosyal riskler olmakla birlikte, bu durum, bu tür risklerin birçok hükümet ve sivil program, proje ve girişim uygulanarak yönetilip azaltılabileceği gerçeğiyle açıklanabilir.

Çalışma, dış risklere yanıt vermek için daha etkili araçlar geliştirmeye odaklanarak, yatırım risklerini ve her türlü tarımsal yatırımı yönetmek için etkili bir çerçeveye sahip olmanın gerekliliğini önerdi.

Anahtar Kelimeler: Kuzey Suriye'de yatırım, tarımsal yatırım risk yönetimi, yatırım riskinin ölçümü.

اولاً: المقدمة

منذ انطلاقة الثورة السورية المباركة من أجل حرية الانسان والأرض تعرضت كافة القطاعات الاقتصادية للتدمير الممنهج، بهدف القضاء على حلم الإنسان السوري بالحرية والعدالة، ولقد أصاب القطاع الزراعي من تدمير وتراجع ما أصاب باقي القطاعات، حيث نزح نحو ستة ملايين سوري من مدنهم وقراهم وهجروا أراضيهم، وأعمالهم، وأموالهم، أضف إلى ذلك نحو خمسة ملايين ونصف المليون إنسان سوري يواجهون نقصاً حاداً في الاحتياجات الأساسية في دول اللجوء.

وكان من الآثار الضارة لهذه الحرب العديد من الظواهر السلبية والمخاطر القطاعية ومنها[١١٠] ظاهرة هجرة الأراضي الزراعية، وتقدر التقارير أن ٣٣٪ من المتفجرات التي ألقاها النظام توجد في الأراضي الزراعية، وأن (٤٠٪) من النازحين قد أوقفوا إنتاج المحاصيل(**FAO, 2017, 4**) كما أن نحو (٨.٢) مليون شخص معرضون لمخاطر المتفجرات، كما تم تدمير البنية التحتية الزراعية والريفية، كالأراضي الزراعية، وأنظمة الري، ومراكز البحث والإرشاد الزراعي، ونفوق قطعان الماشية من أغنام، وأبقار، وتدمير منشآت الثروة الحيوانية، وغيرها من البنى التحتية اللازمة للإنتاج الزراعي والأمن الغذائي مثل صوامع الحبوب، والمطاحن والمخابز؛ وبذلك تعطلت أغلب عمليات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني (النابلسي، وعبد اللطيف،٢٠١٩، ١٤)، وتقدر الخسائر الاقتصادية في القطاع الزراعي بنحو (١٦) مليار دولار، وارتفعت أسعار الأغذية الأساسية بنسبة وصلت لنحو (٨٠٠٪)، وتشير التقارير إلى أن نحو ١٢ مليون إنسان يعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد، حيث صنفت سورية من بين أكثر عشرة بلدان تعاني من انعدام الأمن الغذائي على مستوى العالم بحلول منتصف عام ٢٠٢١، كما أن نحو (٤) مليون آخرين مرشحون وبسرعة إلى خطر انعدام الأمن الغذائي بسبب بيعهم كافة الأصول والموجودات المتاحة لهم، كل ذلك انعكس على مستويات البطالة والتي بلغت نسبتها (٧٨٪) (**WB, 2017, 7-10**)، وتشير تقديرات العام ٢٠١٨م إلى أن نسبة الفقر وصلت لنحو (٦٩٪) (**FAO, 2016: 1**)، وبالتالي أصبح التدهور الاقتصادي المتسارع وآثار تغير المناخ محركات رئيسة إضافية للاحتياجات المتزايدة، ما أدى إلى تفاقم نقاط الضعف بشكل أكبر، في عام ٢٠٢٢م، يحتاج ١٤.٦ مليون شخص من النازحين إلى المساعدة الإنسانية، بزيادة قدرها ١.٢ مليون عن عام ٢٠٢١م (أوزكان، وآخرون، ٣)، وإضافة إلى

---

[١١٠] لمزيد من المعلومات انظر التقارير التالية: (FAO GIEWS,2017)، (ACU, 2017: 34)، (WFP, 2016).

هذه المخاطر والنتائج الكارثية للحرب على الشعب السوري فقد شهدت منطقة الشمال السوري، والتي تعاني من عدم استقرار سياسي وأمني انخفاضاً آخر في الإنتاجية الزراعية والرفاه الريفي (النابلسي، وعبد اللطيف، ٢٠١٩، ١٤).

الدراسات السابقة:

لم يتمكن الباحث من الوصول إلى دراسات سابقة حول قياس المخاطر الزراعية في شمال غرب سورية، أو شمال سورية، والذي تمكن الباحث من الوصول إليه كان تقارير فنية منها الآتي:

١. العطار، جلال. (٢٠٢٤) "تدهور القطاع الزراعي في سورية". https://carnegieendowment.org/sada/

تبين للباحث أن المخاطر المتعددة تهدد الاقتصاد الزراعي السوري بشكل كبير، إذ تميل المؤشرات إلى توقع استمرار هبوط منحنى نمو هذا القطاع على المدى المنظور، وأن القطاع الزراعي السوري يحتاج اليوم إلى استثمارات كبيرة لإعادته إلى ما كان عليه، حيث تقدر التكلفة المبدئية حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (FAO) لإعادة بناء قطاع الزراعة بنحو ١٠.٧ إلى ١٧.١ مليار دولار أمريكي في المجمل.

وتوصل الباحث إلى أن أهم مخاطر القطاع الزراعي في سورية هو ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية مثل البذور والأسمدة والمبيدات، كما يلعب التغير المناخي دوراً مؤثراً في خروج مساحات من الأرضي الزراعية من الاستثمار بشكل مستمر.

٢. أوزكان، علي. ٢٠٢٣م. واقع القطاع الزراعي (النباتي والحيواني) في الشمال السوري عفرين–أعزاز–الباب– جرابلس. ط١. دراسة من منشورات جامعة غازي عنتاب، ومنظمة شفق. تركيا.

تم إعداد وتنفيذ هذا البحث من قبل فريق علمي متخصص من جامعة غازي عنتاب التركية، ومنظمة شفق وهي منظمة محلية مرخصة في ولاية غازي عنتاب بتركيا وعاملة في شمال غرب سورية منذ أكثر من ٨ سنوات (بهدف الوقوف على واقع القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في مناطق الدراسة) عفرين، أعزاز، جرابلس، الباب (في محافظة حلب بشمال سورية)، حيث اتبع الفريق المنهج الوصفي الإحصائي وقام بجمع بياناته الأولية من خلال مجموعة من الاستبانات المختلفة التي كانت موجهة إلى عدة جهات مثل: استبانة المزارعين، استبانة مربي الثروة الحيوانية، استبانة المجالس المحلية، استبانة

القطاع الصناعي، استبانة التجاري، استبانة الصيدليات الزراعية، استبانة العيادات البيطرية، استبانة قانونية، استبانة الجامعات والمعاهد.

أظهرت نتائج الدراسة وجود فجوات ونقاط ضعف كثيرة في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية وأصحاب المصالح والقطاعات المرتبطة به مثل البيئة والموارد الطبيعية والبنى التحتية والخدمات، والتعليم العالي، والمهني الزراعي والبيطري، وأن مخاطر الجفاف والتغير المناخي تعدّ من أهم المخاطر التي تهدد القطاع الزراعي في شمال سورية، وأوصت الدراسة بجملة من التوصيات كان أهمها الآتي:

أ. دعم حوكمة القطاع الزراعي بشقيه الزراعي والحيواني من خلال دعم المؤسسات الفاعلة على الأرض لتقوم بدورها بالإشراف والإدارة وتنظيم العمل به وتحسين الإنتاج لسد الحاجة المتزايدة من المواد الاستهلاكية للسوق المحلي.

ب. تفعيل القوانين والتشريعات التي تضمن سير العمل بهذا القطاع وحماية الموارد الطبيعية والممتلكات العامة والخاصة.

ج. تفعيل دور المؤسسات الرقابية الحدودية (الحجر الزراعي) المسؤولة عن ضبط ومراقبة الجودة للصادرات والواردات ودعمها بالمعدات والأجهزة اللازمة لذلك.

د. تفعيل دور الإرشاد الزراعي واقامة دورات تدريبية توعوية للمزارعين وأصحاب المصلحة بهذا القطاع لرفع مستوى الوعي حول الممارسات الزراعية الصحيحة وتطبيق ممارسات الزراعة الذكية، وإدارة مخاطر التغير المناخي والجفاف.

٣. البكري، حسام. (٢٠١٨) "تقرير عن الوضع الزراعي في سورية". www.boell-thueringen.de/de/

منهجية التقرير استقرائية درس الباحث من خلالها حالة الوضع الزراعي في سورية قبل الحرب وبعدها، مع محاولة تحديد لأهم الصعوبات الأساسية التي يعاني منها القطاع الزراعي منذ بدء الحرب في سورية، حيث توصل الباحث إلى أن من أكثر الصعوبات التي يعاني منها قطاع الزراع في سورية هي نقص الموارد المائية نتيجة التغير المناخي.

أهم المؤشرات الاقتصادية للقطاع الزراعي في الشمال السوري:

منطقة الدراسة هي الشمال السوري في محافظة حلب في مناطق أعزاز، والباب، وعفرين،

وجرابلس، ويمكن تلخيص المؤشرات الاقتصادية الزراعية لهذه المنطقة بالآتي (أوزكان، وآخرون، ٢٠٢٣، ٦- ٢٢):

١. المساحة الكلية للمنطقة (٤٢٩٧١٦) هكتاراً.
٢. المساحة المزروعة (٣٢٨٦٨٦) هكتاراً، وتشكل ما نسبته (٧٧٪) من المساحة الكلية وهي موزعة كالآتي:
أ. مساحة الأراضي المزروعة بالأشجار (١٦٥٨٠٤) هكتارات، منها نحو (١٢١٢٥٢) هكتاراً مزروعاً بأشجار الزيتون، والفستق الحلبي.
ب. المساحات التي تزرع بالخضار الصيفية والشتوية نحو (٢١٧٥٢) هكتاراً.
ج. المساحة التي تزرع بالمحاصيل الحقلية (١٠٧١٠٤) هكتارات، وأهمها القمح، الشعير، الحمص، العدس.
د. مساحة الأراضي المزروعة بالنباتات العطرية (٢٣ي٥٨٦) هكتاراً، أغلبها حبة البركة، الكمون، الكزبرة، اليانسون.
٣. مصادر المياه: تتوزع مصادر المياه المستخدمة في الري على ثلاثة مصادر:
أ. المياه الجوفية بنسبة (٣٧٪).
ب. مياه الأنهار (٢٧٪).
ج. المياه السطحية (٣٦٪).
٤. أنظمة الري: هنالك ثلاث طرق للري في منطقة الدراسة وتتوزع كالآتي:
أ. الري السطحي (٣٢٪).
ب. الري بأنظمة الرش (٢٧٪).
ج. الري بنظام الري بالتنقيط (٤١٪).
٥. أعداد رؤوس قطعان الماشية:
أ. يبلغ أعداد الأغنام والماعز نحو (٦٧٤٥٠١) رأس.
ب. يبلغ عدد رؤوس الأبقار نحو (٢٤٢٥٠) رأساً.
٦. قطاع الدواجن:
أ. عدد مداجن الدجاج اللاحم (٤٤) مزرعة.
ب. عدد مداجن الدجاج البياض (١٧) مزرعة.
ج. عدد مزارع الأمهات (٥) مزارع.
د. عدد مزارع الديك الرومي (٢) مزرعة.
٧. تربية الأسماك:

بلغ عدد المزارع السمكية (٤٣) مسمكة بمتوسط سعة المزرعة الواحدة (٥٦١٣).

٨. تربية النحل: بلغ عدد مربي النحل (٢٣٢٠) مربياً لنحل العسل.
٩. نسبة السكان العاملين بالزراعة (٧٢٪)، ونسبة مشاركة المرأة في العمل الزراعي في قطاع الثروة الحيوانية (٤٧٪).

ثانيا: مشكلة الدراسة وعناصرها:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١) هل يمكن تحديد وقياس المخاطر التي يواجها الاستثمار في القطاع الزراعي في الشمال السوري؟
٢) ما أوزان المخاطر التي يتعرض لها الاستثمار في القطاع الزراعي في الشمال السوري؟

ثالثا: أهداف الدراسة:

يهدف هذا الدراسة إلى تحديد وقياس مخاطر الاستثمار في القطاع الزراعي في الشمال السوري من خلال الإجراءات الآتية:

١) التعرف على المفاهيم الرئيسة للمخاطر وإدارة المخاطر.
٢) تحديد المخاطر التي يُواجِهُهَا الاستثمار في القطاع الزراعي في الشمال السوري.
٣) قياس المخاطر التي يواجِهُهَا الاستثمار في القطاع الزراعي في الشمال السوري.

رابعا: أهمية الدراسة:

١) فهم وإدراك مخاطر الاستثمار في القطاع الزراعي في الشمال السوري من خلال تحديدها وقياسها.
٢) تعد هذه الدراسة وبحسب علم الباحث من الأبحاث القليلة التي تناولت موضوع تعريف وتحديد وقياس مخاطر الاستثمار في القطاع الزراعي في الشمال السوري.

خامسا: منهجية الدراسة وأداتها:

مجتمع الدراسة: الخبراء والمهندسون الزراعيون العاملون في القطاع الزراعي، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية السورية ذات العلاقة، ونظراً لعدم وجود وثيقة مرجعية لتحديد مجتمع الدراسة، فتم تقدير عدد المنظمات النشطة في القطاع الزراعي بحسب خبرة الباحث

بنحو (١٠) منظمات نشطة، وباستهداف خمسة من الخبراء والمهندسين الزراعيين من كل منظمة لتعبئة الاستبانة يصبح العدد الكلي المقدر لمجتمع الدراسة هو (٥٠) مستباناً.

عينة الدراسة: نظراً لكون مجتمع الدراسة المستهدف قليل فسيتم استهداف (٥٠) مستباناً.

المحدد المكاني: شمال غرب سورية.

المحدد الزماني: الخبراء الزراعيون العاملون في منظمات المنظمات الحكومية والأهلية خلال الفترة ٢٠١٧م- ٢٠٢٣م.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناقشة، وتحليل الإطار النظري للمخاطر التي يتعرض لها الاستثمار الزراعي من خلال المصادر الثانوية المتمثلة بأدبيات موضوع الدراسة ولوضع إطارها النظري، كما استخدم منهج الإحصاء الوصفي، والأساليب الكمية، والرياضية لتحديد وقياس المخاطر التي تواجهها مؤسسات التمويل الأصغر؛ من خلال المصادر الأولية والمتمثلة في تصميم استبانة (نموذج قياس) تغطي فرضيات الدراسة، وهذه الاستبانة قائمة على أساس قياس المخاطر بناءً على مصفوفة الاحتمالية والأثر **(Probability – Impact Matrix in Analysis and Risk Assessment (Dumbrava, Vasile & Lacob, Vladut,2013))** وتم اعتماد النسب المئوية، والمعدلات، والمتوسطات إضافةً إلى تطبيق معادلة التكرار والأثر لقياس المخاطر، والمعبر عنها رياضياً كالآتي:

$$R = P \times I$$

حيث إن:

- ✓ **(R)**: وزن الخطر.
- ✓ **(I)**: الأثر الضار للخطر، أي تأثير الحدث .
- ✓ **(P)**: احتمالية حدوث الخطر، أي معدل تكرار الحدث.

تم تصميم الاستبانة على برنامج **(Excel)**، وتم توزيعها من خلال **(Google form)**، وكان إجمالي عدد الاستبانات التي تم تحليلها (٤٨) استبانة.

١-٥ قياس المخاطر وفق مبدئ (الاحتمال والأثر)

١-٥-١ قياس المخاطر **(Risk Measurement)** يعرف بأنه كافة الإجراءات التي تتبعها المؤسسة للتعرف على حجم الخسائر المحتملة وأثرها على الربحية ورأس المال (بودرامة، وقصاص،

٢٠١٦، ٧)، وهنالك العديد من الأساليب الإحصائية التي يمكن من خلالها تقييم درجة الخطر، لكن أبسطها وأكثرها فاعلية هو قياس الخطر وفق خاصيتي احتمال حدوث الخطر، وتأثير الخطر (عبد المنعم، وآخرون، ٢٠٠٨، ١٣) وفي هذا الدراسة سيتم استخدام هذا الأسلوب الكمي لقياس مخاطر الاستثمار الزراعي في الشمال السوري.

١-٥-٢ تقييم الاحتمالية:

احتمالية حدوث الخطر يقصد به: فرصة أو احتمالية وقوع، وتكرار حدوث الخطر الذي يتم قياسه؛ حيث تم في هذا الدراسة تقسيم الاحتمالية إلى خمس درجات هي كالتالي: احتمال عالي جداً أو عالي أو محتمل أو ضعيف أو ضعيف جداً، وكل احتمال من هذه الاحتمالات يمثل نسبة مئوية تقدر بنحو(٢٠٪) على أنه لا يمكن أن تكون نسبة الاحتمالية (١٠٠٪) لحدوث أي حادث مستقبلي لأنه في هذه الحالة يكون الحدث مؤكداً وليس خطراً محتملاً، كما يتم استثناء الأحداث التي احتمالية حدوثها (٠٪) كونها لن تحدث فبالتالي لا تعدّ خطراً، والجدول الآتي يبين مقياس الاحتمالية:

الجدول رقم (١)

تعريف مقايس احتمالية الخطر:

غالباً وبشدة	غالباً	متوسط	ضئيل	ضئيل جداً
٩٩-٨١٪	٨٠-٦١٪	٦٠-٤١٪	٤٠-٢١٪	٢٠-١٪
٥	٤	٣	٢	١
احتمالية أن يحدث خمس مرات سنوياً على الأقل.	احتمالية أن يحدث ثلاث مرات سنوياً على الأقل.	احتمالية أن يحدث مرة أو مرتين سنوياً.	احتمالية أن يحدث أقل من مرة سنوياً.	قد يحدث أقل من مرة كل خمسة سنوات.
يقع بشكل متكرر في القطاع وفي القطاعات الاقتصادية الأخرى.	هنالك احتمال كبير لحدوثه، حدث سابقاً، في القطاع أو القطاعات الأخرى.	يحدث في بعض الأحيان، وحدث سابقاً في بعض القطاعات.	قد يحدث في بعض الأحيان.	غير متوقع حدوثه خلال العام.

المصدر: معيار إدارة استمرارية الأعمال، الدليل الإرشادي (٢٠١٥:٧٠٠١) ص٣٣، بتصرف.

١-٥-٣ تقييم الأثر:

تأثير الخطر يكون دائماً ذا أثر سلبيّ على أي جهة أو قطاع لذلك يتم قياس حجم تأثير هذه المخاطر من حيث التكلفة والمخصصات والاحتياطيات أو الخسائر أو الإفلاس **(Frantisek,2017, 17)**، حيث تم اعتماد خمسة مستويات من الآثار السلبية لحدوث الخطر وهي: خسائر عالية جداً أو عالية أو متوسطة أو مقبولة أو منخفضة جداً، والجدول الآتي يبين مقياس الأثر:

الجدول رقم (٢)

تعريف مقايس الأثر:

مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جداً
٥	٤	٣	٢	١
آثار ضارة جداً ولها تأثيرات سلبية للغاية على أي مؤسسة قد تصل إلى الإفلاس.	آثار ضارة وتحدث خللاً رئيساً في أعمال القطاع وتسبب خسائر.	آثار متوسطة وسلبية وليست عامة.	أثر منخفض، وهنالك آثار طفيفة على رفع تكاليف القطاع.	أثر محدود ولا توجد تأثير يذكر على أعمال القطاع.

المصدر: معيار إدارة استمرارية الأعمال، الدليل الإرشادي (٢٠١٥:٧٠٠١) ص٢٩، بتصرف.

١-٥-٤ مصفوفة قياس المخاطر:

في هذه المرحلة تم حساب المخاطر من خلال تطبيق معادلة التكرار والأثر لقياس المخاطر، والمعبر عنها رياضياً كالآتي:

$$R = I \times P$$

حيث إن:

(R): المخاطرة.

(I): الأثر الضار للخطر أي تأثير الحدث .

(P): احتمالية حدوث الخطر أي معدل تكرار الحدث.

ويتم عرض النتائج في المصفوفة كالآتي:

الجدول رقم(3)

مصفوفة قياس قيمة الخطر:

الأثر	مرتفع بشدة	٥	١٠	١٥	٢٠	٢٥
	مرتفع	٤	٨	١٢	١٦	٢٠
	متوسط	٣	٦	٩	١٢	١٥
	منخفض	٢	٤	٦	٨	١٠
	منخفض جداً	١	٢	٣	٤	٥
الاحتمالية		ضئيل جداً	ضئيل	محتمل	غالباً	غالباً بشدة

المصفوفة من إعداد الباحث بناءً على(Vasile, D., 2013,89)

١-٥-٥ تحديد وتفسير قيمة الخطر:

ولقراءة المصفوفة السابقة في الجدول رقم (٣) تم تصميم جدول يبين مستويات قيمة المخاطر وهي كالآتي:

الجدول رقم(4)

مستويات قيمة الخطر

مرتفع جداً	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جداً
١٦-٢٥	١٥-٩	٨-٥	٤-٣	١-٢
مخاطر ذات تأثير جسيم على القطاع ويتوجب وضع الإجراءات والخطط لمواجهتها.	مخاطر ذات تأثير كبير على القطاع وتحتاج إلى دراسة ووضع خطط للمعالجة.	مخاطر ذات تأثير متوسط، والتي يمكن أخذها بعين الاعتبار عند وضع خطة إدارة المخاطر.	مخاطر ذات تأثير منخفض، ولا تتطلب وضع خطط محددة لها.	مخاطر ذات تأثير منخفض جداً، ولا تتطلب وضع خطط محددة لها.

المصدر: معيار إدارة استمرارية الأعمال، الدليل الإرشادي لمعيار الاستمرارية رقم (٢٠١٥:٧٠٠١) ص٣٤.

بناءً على مستويات الخطر الموضحة في المصفوفة رقم (٤) يتم وضع استراتيجية لإدارة مخاطر الاستثمار بحسب قيمة الخطر، بحيث يتم اعتبار المخاطر المنخفضة هي مخاطر مقبول بها، بينما المخاطر المرتفعة جداً هي مخاطر غير مقبولة، وتتم إدارة مخاطر ذات المستويات المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة.

٢-٥ تعريف بنموذج التحليل (PESTEL Analysis):

استخدم الباحث نموذج التحليل (PESTEL Analysis) لتحديد المخاطر الخارجية الرئيسة، وتم تحديد أحداث فرعية تتسبب في إحداث خسائر لقطاع الاستثمار الزراعي؛ حيث تم جمع البيانات من خلال هذه الأداة وتحليلها إحصائياً للتعرف على أهم القوى، والمخاطر، والأحداث المحيطة بالاستثمار في القطاع الزراعي ودرجة تأثيرها، وتعرف البيئة الخارجية (External Environment) بأنها تمثل مجموعة العوامل الخارجية التي لا تسيطر عليها المنظمة أو القطاع لكنها تؤثر على اختياراتها وتوجهاتها وإجراءاتها وهياكلها وعملياتها (Tompson, & Strickland,1993, 45)، تأثيراً غير مباشر، وهي تشمل مجموعة من العوامل وهي كالآتي:

٢-٥-١ العوامل السياسية (Political Factors): وهي مجموعة العوامل المرتبطة بالحوكمة ونظام الحكم، والسياسات والقرارات الحكومية، والعلاقات الدولية، والأزمات والحروب وجميعها ستؤثر على الاستثمار الزراعي (Jones, & Hill, 2013,74).

٢-٥-٢ العوامل الاقتصادية (Economic Factor): وهي العوامل المرتبطة بالنمو الاقتصادي، ومعدلات التضخم، والتكاليف والإيرادات (David,2012,78) كل ذلك سيؤثر على قرار الاستثمار في القطاع الزراعي.

٢-٥-٣ العوامل الاجتماعية (Social Factors): وهي تعبر عن قوى خارجية اجتماعية مثل السلوك، والثقافة، والعادات والتقاليد، ونمط الحياة والاستهلاك، ولها تأثير في نمو أو تباطؤ الاستثمار الزراعي (ناصر الدين، ٢٠١٩، ٢٤٦).

٢-٥-٤ العوامل التقنية أو التكنولوجية (Technological Factors): أنواع ومستويات التقنيات المتوفرة والمستخدمة، وقدرة منظمات الأعمال على تخصيص الموارد المالية لاستخدام الميكنة أو التقنيات الزراعية الحديثة، ومخصصات الدراسة والتطوير (R&D) (ناصر الدين، ٢٠١٩، ١٨٠).

٢-٥-٥ العوامل القانونية (Legal Factors): تنظم حياة المجتمعات ومؤسساته العامة والخاصة والأهلية جملة من التشريعات والقوانين والأنظمة، والتي لها انعكاساتها على إدارة المؤسسات (ناصر

الدين، ٢٠١٩، ١٨٣)، ومنها المؤسسات الزراعية وأنظمتها، وخططها الاستراتيجية، وثقافتها المؤسسية.

٦-٥-٢ العوامل البيئية (**Environmental Factors**): إن بقاء واستدامة المشروعات الزراعية يرتبط بقدرتها على التفاعل الإيجابي مع الموارد المادية والطبيعية كالماء، والهواء، والأرض، وكذلك الحياة والإنسان (النابلسي، ٢٠١٦، ١٣)، وازداد الاهتمام بهذه المخاطر نظراً لارتباطها بظاهر الاحترار والآثار السلبية والمتطرفة للتغير المناخي.

سادساً: اختبارات أداة القياس:

٦-١ تمثلت أداه الدراسة بنموذج قياس المخاطر القائم على أساس مصفوفة الاحتمالية والأثر:

Probability – Impact Matrix in Analysis and Risk Assessment (Dumbrava, & Lacob, 2013, 54).

٦-٢ صدق وثبات أداة القياس:

للتحقق من صدق الاستبانة كأداة لجمع البيانات تم الاستفادة من الدراسات النظرية والميدانية السابقة في مجال الاستثمار، والاستثمار الزراعي والتي بناء عليها تم تحديد متغيرات الدراسة وأبعادها، وإجراء دراسة تمهيدية على عينة ملائمة من أجل التأكد من صلاحية أداة القياس، وتم عرضها على عدد من المحكمين المختصين في الاقتصاد الزراعي، وإدارة المخاطر كما عرضت على عدد من أصحاب الخبرة العملية المتراكمة في الإنتاج الزراعي، والاستثمار الزراعي للتأكد من دقة صياغة فقرات الاستبانة وصحة العبارات المستخدمة ووضوح عناصرها ومصطلحاتها، وقد جرى تعديل بعض العبارات لرفع درجة المصداقية للأداة، وذلك قبل إخضاعها للتحليل الإحصائي وقد تم قياس مستوى الثبات والتناسق الداخلي للعوامل المكونة للأبعاد الأربعة **(Nunnally,1978, 54)** لقياس مخاطر الاستثمار الزراعي، وكانت نتائج التناسق الداخلي باستخدام مقياس **(Cronbach's Alpha)** كالآتي:

٦-٢-١ البعد الأول المخاطر السياسية والأمنية ويتكون من ستة عوامل وتساوي ٦٧.٥**%**.

٦-٢-٢ البعد الثاني المخاطر الاقتصادية والمالية ويتكون من عشرة عوامل وتساوي ٧٩.٥**%**.

٦-٢-٣ البعد الثالث المخاطر المجتمعية ويتكون من خمسة عوامل وتساوي ٧٣.٧**%**.

٦-٢-٤ البعد الرابع المخاطر التقنية ويتكون من تسعة عوامل ويساوي ٦٨.٨**%**.

٢-٦-٥ البعد الرابع المخاطر القانونية والتشريعية ويتكون من ستة ويساوي ٦٦.٩٪.

٢-٦-٦ البعد السادس المخاطر البيئية والتغير المناخي ويتكون من أربعة ويساوي ٧٧.٥٪.

يلاحظ من النتيجة أن مستوى التناسق الداخلي بين العناصر المكونة لكل بعد من الأبعاد الستة يعد مقبولاً في مثل هذه الدراسات لأنه أعلى من الحد المقبول الذي هو (٦٠٪) **Sekaran, (2003)**.

ولفحص الصدق المتراكم فقد تم استخراج مصفوفة الارتباط بين جميع العوامل المستقلة والمتغير التابع، والجدول رقم (٥) يبين مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة، يبين الجدول رقم (٥) أن هناك ارتباطات إيجابية ومهمةً بين كافة المتغيرات المستقلة (أنواع المخاطر) مع بعضها البعض من جهة وبين هذه المتغيرات والمتغير التابع (الخسائر المحتملة في استثمارات القطاع الزراعي) من جهة أخرى، وهذا يقدم دليلاً إحصائياً على وجود الصدق المتقارب (المتراكم) في أداة القياس والمتغيرات وتعريفاتها الإجرائية المستخدمة في الدراسة، حيث إنه من الناحية النظرية هناك علاقة تكامل وارتباط وثيقة بين أنواع المخاطر المتعددة مع بعضها البعض وبينها وبين المخاطر الكلية لقطاع الاستثمار الزراعي.

الجدول رقم(5)

مصفوفة معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة مع بعضها والمتغير التابع

المتغيرات	المخاطر السياسية	المخاطر الاقتصادية	المخاطر المجتمعية	المخاطر التقنية	المخاطر القانونية	المخاطر البيئية	مخاطر (خسائر) الاستثمار في القطاع الزراعي
المخاطر السياسية	١.٠٠						
المخاطر الاقتصادية	٠.٣٨٢	١.٠٠					
المخاطر المجتمعية	٠.٣٧١	٠.٣٣١	١.٠٠				
المخاطر التقنية	٠.٦١٨	٠.٢٩٣	٠.١٨٦	١.٠٠			
المخاطر القانونية	٠.٥٤٦	٠.٣٩٢	٠.٣٣١	٠.٦٠٩	١.٠٠		
المخاطر البيئية	٠.٣٧٩	٠.٥٩٨	٠.٤٧٨	٠.٢٩٣	٠.٣٢٤	١.٠٠	

مخاطر (خسائر) الاستثمار في القطاع الزراعي	٠.٥٥٧	٠.٥٥٤	٠.٣٦١	٠.٤٨٩	٠.٥٤٨	٠.٤٢٥	١.٠٠٠

* كافة الارتباطات ذات قيمة إحصائية على مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$).

٣-٦ التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة:

الجدول رقم (٦) يبين التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة وكذلك نتائج اختبار (K-S) للتوزيع الطبيعي لهذه المتغيرات، إن هذا الجزء يهتم بتحقيق هدف الدراسة حيث تشير النتائج الإحصائية في الجداول الآتية إلى أن مستوى المخاطر الكلية للاستثمار الزراعي يتأثر بمستويات المخاطر المتعددة والمتنوعة التي يتعرض لها القطاع الزراعي.

الجدول رقم (٦)

نتائج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري ونتائج اختبار التوزيع الطبيعي (K-S) لكافة المتغيرات:

الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	التوزيع
المخاطر السياسية والأمنية	٣.١٢٢	٠.٩٥٢	٠.١٥٠	طبيعي
المخاطر الاقتصادية المالية	٣.٧٢١	٠.٦١٨	٠.١١٩	طبيعي
المخاطر المجتمعية	٣.٦٤٣	٠.٧٦٦	٠.١٤٨	طبيعي
المخاطر التقنية	٣.٣٣٧	٠.٧٧٠	٠.١٢٢	طبيعي
المخاطر البيئية	٣.٣٧٥	٠.٦١٥	٠.١٥٣	طبيعي
المخاطر التشريعية	٣.٥٣٨	٠.٧١٥	٠.١١٩	طبيعي
خسائر القطاع الزراعي	٣.٢٦٠	٠.٨٢٦	٠.١٠٩	طبيعي

إن قاعدة القرار إذا كانت قيمة ألفا المحسوبة لكل متغير (α أكبر من ٠.٠٥) فهذا يعني أن متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي، وتشير نتائج التحليل الإحصائي في الجدول السابق إلى أن

جميع متغيرات الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي حيث إن كافة نتائج اختبار (K-S) أكبر من (٠.٠٥) وبذلك فإن الافتراض الأول لاستخدام الانحدار المتعدد قد تحقق.

التداخل بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity): يفترض هذا الشرط عدم وجود ارتباطات عالية بين المتغيرات المستقلة حتى لا تؤثر على قوة النموذج والقوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة منفردة، وتم اختبار هذا الافتراض من خلال معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) (VIF) والتباين المسموح (Tolerance) حيث إنه يجب ألّا يتجاوز (VIF) خمسة، وألّا يكون (Tolerance) أقل من (٢٠٪)، ولدى إجراء هذا الاختبار فقد تبين أن قيم (VIF) تراوحت بين (١.٣٠٦ و٢.٤٤٠) وقيم Tolerance تراوحت بين (٠.٤١٠ و ٠.٧٦٦)، وهذه النتائج تدل على أن التداخل لا يشكل مشكلة في متغيرات الدراسة المستقلة، والجدول الآتي يبين نتائج هذا الاختبار.

جدول رقم (٧)

اختبار معامل التضخم والتباين المسموح لمتغيرات الدراسة:

المتغيرات	VIF	Tolerance
المخاطر السياسية	١.٦٤١	٠.٦٠٩
المخاطر الاقتصادية	١.٥٤٥	٠.٦١٩
المخاطر المجتمعية	١.٣٠٦	٠.٧٦٦
المخاطر التقنية	٢.٤٢١	٠.٤١٣
المخاطر البيئية	١.٤٢٤	٠.٦٢٨
المخاطر التشريعية	٢.٤٤٠	٠.٤١٠

سابعاً: النتائج ومناقشتها:

٧-١ تحديد مخاطر الاستثمار الزراعي وتصنيفها:

تم تحديد وتصنيف المخاطر بتقسيمها إلى ست مجموعات رئيسة وتحت كل مجموعة رئيسة مجموعة من الأحداث أو المخاطر الفرعية، وكان مجموع المخاطر والحوادث 41 حدثاً متوقعاً،

والجداول اللاحقة ستبين تفاصيل هذه المخاطر والحوادث المتوقعة، أما المجموعات الرئيسة للمخاطر وتصنيفها فهي موضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (٨)

قياس مجموعات مخاطر الاستثمار في القطاع الزراعي:

الترتيب	مجموعة المخاطر	عدد الأحداث	وزن الخطر (الاحتمالية× الأثر)	درجة المخاطرة
١	المخاطر السياسية	٦	**15.33**	مخاطر مرتفعة جداً (١٥-٢٥)
٢	المخاطر البيئية	٥	١٤.٦	مخاطر مرتفعة (٩-١٥)
٣	المخاطر القانونية	٦	**13.00**	مخاطر مرتفعة (٩-١٥)
٤	المخاطر الاقتصادية	١٠	**11.50**	مخاطر مرتفعة (٩-١٥)
٥	المخاطر التقنية	٩	**10.67**	مخاطر مرتفعة (٩-١٥)
٦	المخاطر الاجتماعية	٥	**9.40**	مخاطر مرتفعة (٩-١٥)

من معطيات الجدول السابق يتبين لنا ما يأتي:

١. أن معدل مجموعات مخاطر الاستثمار الزراعي في منطقة الدراسة والتي تم تحديدها، وقياسها كانت درجة مخاطرها من (الدرجة المرتفعة)، حيث بلغ معدل مقياس الخطر لكافة هذه المجموعات (١٢.٤٢).
٢. تم تصنيف المخاطر السياسية والأمنية لمنطقة الدراسة بدرجة قريب من (مرتفع جداً) حيث بلغت درجة مخاطره (١٥.٣٣)، ما يعني أن على الوزارات والمؤسسات الحكومية أن تتخذ إجراءات وتدابير احترازية جيدة، وأنه لا بد لها من إعداد إطار عمل جيد لإدارة مخاطرها.
٣. بينما جاءت المخاطر المجتمعية في أدنى قائمة المخاطر المحتملة للاستثمار الزراعي في منطقة الدراسة بدرجة (٩.٤٠)، ويفسر الباحث ذلك بالقدرات المميزة التي يتمتع بها المواطنون السوريون وقدراتهم على التكيف في ظل المخاطر والأزمات التي مروا بها.
٤. سجلت المخاطر السياسية، والمخاطر البيئية، والمخاطر القانونية درجات مخاطر أعلى من المعدل العام لمخاطر الاستثمار الزراعي في منطقة الدراسة.

٥. جاءت درجة المخاطر الاقتصادية، والاجتماعية، والتقنية، أدنى من المعدل العام لمخاطر الاستثمار الزراعي في منطقة الدراسة.

سيتم مناقشة كل مجموعة من مجموعات مخاطر الاستثمار الزراعي ومفرداتها وبحسب أهميتها النسبية وارتفاع مؤشرها في الفقرات الآتية:

٢-٧ المخاطر السياسية والأمنية:

بلغ مقياس المخاطر السياسية والأمنية (١٥.٣٣)، وبالتالي تصنف من المخاطر المرتفعة جداً كونها تراوح وزنها بين (١٥-٢٥) درجة؛ حيث تم قياس ووزن عناصر المخاطر السياسية والأمنية المؤثرة على الاستثمار في القطاع الزراعي بحسب الجدول الآتي:

الجدول رقم (٩)

قياس المخاطر السياسية والأمنية

الرقم	نوع الخطر	وزن الخطر				
		مرتفع بشدة	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا
		16-25	9-15	5-8	3-4	1-2
		التكرار				
١	عدم الاستقرار السياسي	17	6	2	-	-
٢	ضعف مؤسسات إنفاذ القانون	16	6	2	1	-
٣	عدم الاستقرار الأمني	12.5	8.5	3	1	-
٤	ضعف مؤسسات الحكم	12	7	4	2	-
٥	غياب السياسات الزراعية	3	9	7	5	1
٦	مخاطر اللجوء والنزوح	4.75	5	6	5	4.25
	معدل المخاطر السياسية الكلية	١٥.٣				

من معطيات الجدول السابق يتبين ارتفاع أغلب عناصر قياس المخاطر السياسية والأمنية في منطقة الدراسة وذلك يعود للأسباب الآتية:

١. النزاع المستمر منذ اندلاع الثورة السورية في عام ٢٠١١، ما يخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي.
٢. تدخل القوى الإقليمية والدولية بشكل مباشر أو غير مباشر مثل روسيا، وإيران، والولايات المتحدة، ما يزيد من المخاطر السياسية والأمنية في منطقة الدراسة.
٣. الصراعات الإثنية والدينية في المنطقة، ما يرفع من حالات التوتر وخلق الازمات.

ولقد أدت هذه الأسباب مجتمعة إلى تأثيرات سلبية مباشرة على القرار الاستثماري في هذه المنطقة وقدرة الحكومة السورية المؤقتة على جذب الاستثمار، فعدم وجود استقرار سياسي وأمني يجعل المستثمرين يترددون في ضخ رؤوس أموالهم في مشاريع زراعية كبيرة أو متوسطة، ومثله غياب استدامة الأعمال والعائد المستقبلي للاستثمار، ومما يزيد من مخاوف المستثمرين مخاوفهم على سلامة أنشطتهم وممتلكاتهم؛ حيث تتعرض المنشآت الاقتصادية والبنية التحتية للدمار أو الخراب، ما يجعل الاستثمار في إعادة الإعمار أمراً صعباً ومكلفاً.

كما أن هذه الظروف والمخاطر تؤدي إلى خفض تداول السلع والخدمات وتؤدي إلى ضعف الاقتصاد المحلي، وتجعل السوق أقل جاذبية للاستثمار، ولا بد من الإشارة إلى أن اللجوء والنزوح يؤدي إلى نقص في القوى العاملة ويؤثر على الاستقرار الاقتصادي، ما يجعل من المنطقة أقل جاذبية للاستثمار.

3-٧ المخاطر البيئية والتغير المناخي:

بلغ مقياس المخاطر البيئية والتغير المناخي (١٤.٦)، وبالتالي تصنف من المخاطر المرتفعة كونها تراوح وزنها بين (٩-١٥) درجة؛ حيث تم قياس ووزن عناصر المخاطر البيئية المؤثرة على الاستثمار في القطاع الزراعي بحسب الجدول الآتي:

الجدول رقم (١٠)

قياس مخاطر البيئة والتغير المناخي:

الرقم	نوع الخطر	وزن الخطر				
		مرتفع بشدة	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا
		16-25	9-15	5-8	3-4	1-2
		التكرار				
١	المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي	10	9	4	2	-
٢	ظاهرة الجفاف المتكررة	17	5	2	1	-
٣	تدهور الموارد الأرضية	12.5	8.5	3	1	-
٤	ضعف الموارد المائية	9.75	8	5	2.25	-
٥	مخاطر التلوث الصناعي	1	٣	5	7	٩
	معدل المخاطر البيئية الكلية		14.5			

من معطيات الجدول السابق يتبين ارتفاع أغلب عناصر قياس المخاطر البيئية في منطقة الدراسة وذلك يعود للأسباب الآتية:

١. المخاطر الطبيعية المرتبطة بالتغيرات المناخ: تشهد المنطقة كما العالم كله تأثيرات المناخ السلبية مثل ارتفاع درجات الحرارة، وتقلبات الأمطار، وتكرار الظواهر الطبيعية القوية مثل الفيضانات والجفاف، ما يزيد من المخاطر البيئية، ومع ضعف الموارد المالية والأطر التنظيمية للحكومة ومؤسسات المجتمع تنخفض القدرة على التكيف، وإدارة هذه المخاطر.
٢. نقص المياه: يعد تحدياً كبيراً في المنطقة، سواء بسبب تغيرات المناخ أو استهلاك المياه للشرب والزراعة أو تدمير البنية التحتية لإدارة المياه في منطقة الدراسة.
٣. ضعف الهياكل البيئية والبنية التحتية: فالحرب المستمرة على الشعب السوري، والتدهور الاقتصادي يسهمان في إضعاف البنية التحتية، والأنظمة البيئية، ما يجعل الحكومة والمجتمع أقل استعداداً لمواجهة الكوارث البيئية.

٤-٧ المخاطر التشريعية:

بلغ مقياس المخاطر التشريعية (١٣.٠٠)، وبالتالي تصنف من المخاطر المرتفعة كونها تراوح وزنها بين (٩-١٥) درجة؛ حيث تم قياس ووزن عناصر المخاطر القانونية والتشريعية المؤثرة على الاستثمار في القطاع الزراعي بحسب الجدول الآتي:

الجدول رقم (١١)

قياس المخاطر التشريعية:

الرقم	نوع الخطر	وزن الخطر				
		مرتفع بشدة	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا
		16-25	9-15	5-8	3-4	1-2
		التكرار				
١	غياب التشريعات التي تنظم استيراد مدخلات الإنتاج	11.5	9	3.5	1	-
٢	غياب التشريعات التي تنظم استخدام الموارد الأرضية	8.25	11.75	3	2	-
٣	غياب التشريعات التي تنظم الحجر الزراعي	8	10	4	2	1
٤	غياب التشريعات الزراعية	9.25	11.75	3	1	-
٥	غياب التشريعات الخاصة بالأمن الغذائي	٣	5.5	9.75	٤	2.75
٦	غياب التشريعات التي تنظم استخدامات المياه	3	6	10	4	2
	معدل المخاطر البيئية الكلية		١٣			

من معطيات الجدول السابق يتبين ارتفاع أغلب عناصر قياس المخاطر القانونية والتشريعية في منطقة الدراسة، وذلك يعود لسبب غياب الهياكل التشريعية المنتخبة؛ حيث إن الهياكل التشريعية المنتخبة والقوية تلعب دوراً حيوياً في تعزيز النظام والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وغيابها يمكن أن يفتح الباب أمام عديدٍ من التحديات والمخاطر مثل المخاطر الآتية:

١. فوضى قانونية: في غياب نظام قانوني قوي وفعّال، يمكن أن تنشأ حالة من الفوضى القانونية، حيث يصعب على الأفراد والمؤسسات فهم حقوقهم والتزاماتهم، وقد يؤدي ذلك إلى تراجع الثقة في النظام القانوني وتفاقم التوتر في المجتمع.

٢. انعدام الأمان القانوني: يؤثر غياب النظام القانوني على الأمان القانوني، حيث يشعر الأفراد بعدم الحماية من التعديات والجرائم، ويزيد هذا من انعدام الثقة في السلطات ويؤدي إلى تدهور الأمان العام، وبالتالي ضعف الاستثمار المحلي، وغياب الاستثمارات الأجنبية.
٣. صعوبة تنظيم الاقتصاد: تلعب الهياكل التشريعية دوراً مهماً في تنظيم الحياة الاقتصادية وتوجيه الأنشطة الاقتصادية، وفي حالة عدم وجود تشريعات وآليات تنظيمية فعّالة، يمكن أن يحدث فشل في إدارة الاقتصاد والموارد والاستثمار.
٤. انتشار الفساد: في غياب نظام قانوني فعّال، يمكن أن تنشأ بيئة تشجع على الفساد، حيث قد يتم استغلال الفراغ القانوني لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة، ما يعني هجرة المستثمرين المحليين والأجانب.
٥. تفاقم التفاوت الاجتماعي: قد يؤدي غياب النظام القانوني إلى تفاقم الفجوات الاجتماعية، حيث قد يكون هناك انعدام للعدالة والفرص الاقتصادية؛ حيث تؤدي هذه الظواهر إلى يزيد أزمات ومخاطر التوترات في المجتمع.
٦. تعقيد التعاون الدولي: في العلاقات الدولية، يتطلب التعاون والتجارة الدولية وجود أنظمة قانونية قوية وموثوقة، وغياب النظام القانوني يمكن أن يؤثر على قدرة الدولة على المشاركة في هذا التعاون.

5-٧ المخاطر الاقتصادية والمالية:

بلغ مقياس المخاطر الاقتصادية والمالية (١١.٥٠) درجة، وبالتالي تصنف من المخاطر المرتفعةً كونها تراوح وزنها بين (٩-١٥) درجة؛ بحيث تم قياس ووزن عناصر المخاطر الاقتصادية والمالية بعدد (١٠) أحداث متوقعة، وهي العدد الأكبر من المخاطر الفرعية في هذه الدراسة، وذلك لكوننا نقوم بدراسة مخاطر الاستثمار، وبالتالي فإن أكثر المتغيرات التي ستؤثر على الاستثمار ستكون ضمن المتغيرات الاقتصادية والمالية والموضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (١٢)

قياس المخاطر الاقتصادية:

الرقم	نوع الخطر	وزن الخطر				
		مرتفع بشدة	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا
		16-25	9-15	5-8	3-4	1-2
		التكرار				
١	انخفاض سعر صرف الليرة السورية	13.75	8	2.25	1	
٢	ضعف الخدمات المالية والمصرفية والتسليف الزراعي	9	10	4	1	1
٣	ارتفاع نسبة التضخم (غلاء الاسعار)	8	10	3.25	2.75	1
٤	تواضع الخدمات التسويقية والصادرات	8.5	9.75	5.25	1	0.5
٥	ارتفاع أسعار الطاقة	8	9.75	4.75	1.5	1
٦	ضعف الخدمات الزراعية مثل الإرشاد والتسليف، والتخزين	7.75	9.25	4.75	2.25	1
٧	ضعف معدلات النمو الاقتصادي	6	10.25	5.75	2.25	0.75
٨	ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً	5.75	10	5.25	3	1
٩	ارتفاع أجور العمال الزراعية	5.5	10	5	2.75	1.75
١٠	ضعف الاستثمارات الزراعية	0.25	2.75	5.25	11.75	5
	معدل المخاطر الاقتصادية الكلية		١١.٥			

من معطيات الجدول السابق يتبين أن أهم المخاطر الاقتصادية التي تواجه الاستثمار الزراعي في منطقة الدراسة هو انخفاض سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، والذي صنف بأنه خطر مرتفع جداً وبدرجة ٢٠ درجة وبنسبة تكرار وصلت إلى ١٣.٧٥ من إجمالي التكرارات؛ حيث إن انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يؤثر سلباً على عملية الاستثمار بسبب الآتي:

١. ارتفاع تكلفة الاستيراد: إذا كانت البلاد تعتمد بشكل كبير على الاستيراد، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية يجعل السلع المستوردة أكثر تكلفة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج والحياة، ما يؤثر على القطاعات الاقتصادية المختلفة.
٢. التضخم: انخفاض قيمة العملة يمكن أن يسهم في زيادة التضخم، حيث يتسبب ارتفاع تكلفة الاستيراد في زيادة أسعار السلع والخدمات.
٣. خفض القوة الشرائية للمواطنين: ارتفاع التضخم يخفض من القوة الشرائية للمواطنين، ما يؤثر سلباً على مستوى المعيشة.
٤. ارتفاع مخاطر السوق: انخفاض قيمة العملة يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حيث يشعر المستثمرون ورجال الأعمال بالقلق من عدم اليقين بشأن القيمة المستقبلية للعملة والظروف الاقتصادية.
٥. انخفاض قيمة العائد على الاستثمار: انخفاض قيمة العملة يمكن أن يجعل الاستثمار في البلاد أقل جاذبية للمستثمرين الأجانب، ويمكن أن يزيد التذبذب الكبير في قيمة العملة من مخاطر الاستثمار ويجعل العائد على الاستثمار أقل جاذبية.

٦-٧ المخاطر التقنية:

بلغ مقياس المخاطر التقنية (١٠.٦٧) درجة، وبالتالي تصنف من المخاطر المرتفعةً كونها تراوح وزنها بين (٩-١٥) درجة؛ وكذلك تم التوسع في متغيرات المخاطر التقنية الكلية، وكما هي موضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (١٣)

قياس المخاطر التقنية:

الرقم	نوع الخطر	وزن الخطر				
		مرتفع بشدة	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا
		16-25	9-15	5-8	3-4	1-2
		التكرار				
١	ضعف الإنفاق على الدراسة العلمي الزراعي	7.75	11.25	5	1	
٢	انخفاض الإنتاجية من الحبوب والمحاصيل الاستراتيجية	7.25	11	5	1.75	0
٣	تقادم المعدات الزراعية	7	10.75	5	1.25	1
٤	عدم استخدام وسائل الري الحديثة	7	10.5	4.25	2	1.25
٥	عدم استخدام البذور والتقاوي الحديثة	7	10	4.75	2.25	1
٦	ضعف استخدام التقنيات الزراعية الحديثة	6.75	9.75	4.25	3.25	1
٧	ضعف استخدام الميكنة الزراعية	6	9.25	4.75	4	1
٨	عدم استخدام الأسمدة الحديثة	2.25	4	10.75	5	3
٩	عدم استخدام المبيدات الحديثة	3	4.25	10	4	3.75
	معدل المخاطر التقنية الكلية		١٠.٦٧			

من معطيات الجدول السابق يتبين أن أكبر ثلاثة متغيرات تقنية تأثيراً على الاستثمار الزراعي هي ضعف الإنفاق على الدراسة العلمي، يليه انخفاض إنتاجية المحاصيل، ثم تقادم المعدات الزراعية، وجميعها صنفت مرتفعة المخاطر، ولعلنا نفسر ارتفاع مخاطر ضعف مخصصات الإنفاق على الدراسة العلمي الزراعي وتأثيره السلبي على الاستثمار الزراعي، فبشكل عام يظهر أن انخفاض الإنفاق على الدراسة العلمي يمكن أن يكون له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية والتنافسية في المستقبل وذلك للأسباب الآتية:

١. انخفاض التنافسية: عندما ينخفض الإنفاق على الدراسة العلمي، تنخفض فرص الابتكار والتطوير وانخفاض جودة وحجم الانتاجية، ما يضعف التنافسية في السوق.
٢. مخاطر الموارد البشرية: يمكن أن يؤدي انخفاض الإنفاق على الدراسة العلمي إلى خفض الفرص الوظيفية في المجالات العلمية والتكنولوجية، ما يؤدي إلى فقدان الكفاءات والخبرات العلمية، وهجرة العقول، وبالتالي تتراجع إمكانيات الموارد البشرية في إنتاج الغذاء والمحاصيل بشكل مربحٍ ومجدٍ.
٣. انخفاض استجابة الاقتصاد للتحديات: يلعب الإنفاق على الدراسة العلمي دوراً في فهم وحل التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وانخفاض الإنفاق يقلل من القدرة على تحقيق تقدم في مواجهة التحديات المعقدة التي تسهم في جدوى المشاريع وقدرتها الربحية.
٤. تواضع الإنفاق على الدراسة العلمي يعني تقادم وسائل، وأساليب، وطرق الإنتاج المتاحة، ما يعني انخفاض الإنتاجية وعدم وجود بيئة تكنولوجية وعلمية مشجعة للاستثمار.

٧-٧ المخاطر الاجتماعية:

بلغ مقياس المخاطر التقنية (٩.٤) درجة، وبالتالي تصنف من المخاطر المرتفعة كونها تراوح وزنها بين (٩-١٥) درجة؛ ولكنها تأتي في أدنى درجات المخاطر المرتفعة، ولقد تم اختبار خمسة مخاطر فرعية ترتبط بالسكان وأعدادهم ومعارفهم، وكما هو موضحة بالجدول الآتي:

الجدول رقم (١٤)

قياس المخاطر الاجتماعية:

الرقم	نوع الخطر	وزن الخطر				
		مرتفع بشدة	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا
		16-25	9-15	5-8	3-4	1-2
		التكرار				
١	هجرة الأراضي وتفتت الملكية	11	8.25	4.25	1.5	
٢	زيادة عدد السكان	8	11	5	1	0
٣	فقدان المعرفة الضمنية بسبب هجرة العقول	5	10.75	7	2.25	1
٤	السلوك الاستهلاكي للسكان	2.75	6	9	4	3.25
٥	العزوف عن العمل الزراعي		4.25	4.75	9.75	6.25
	معدل المخاطر الاجتماعية الكلية		٩.٤			

من معطيات الجدول السابق يتبين أن هجرة الأراضي بسبب الحرب كان له أكبر الأثر في ارتفاع المخاطر الاجتماعية التي تؤثر على الاستثمار الزراعي في منطقة الدراسة؛ حيث تعدّ الأرض هي العنصر الأول من عناصر الإنتاج تقليل الإنتاج الزراعي، وبالتالي هجرة الأراضي لأسباب أمنية أو عسكرية لوجود مخلفات القذائف والألغام فنحن نفقد أهم عنصر من عناصر الاستثمار الزراعي، وزيادة الاعتماد على الواردات الغذائية والزراعية، وانخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الدخل الناتج المحلي، لذلك من الأهمية بمكان إدارة هجرة الأراضي الزراعية بعناية لتحقيق توازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٨-٧ الاستجابة للمخاطر:

يستعرض هذا القسم من الدراسة كيف يجب على الحكومة السورية المؤقتة وكافة الشركاء الاستجابة للمخاطر من خلال التخطيط للاستجابة، ويوضح الجدول الآتي أنشطة الاستجابة للمخاطر:

الجدول رقم (١٥)

مصفوفة الاستجابة لمخاطر الاستثمار الزراعي:

	نوع المخاطر والأحداث	وزن الخطر	إدارة الخطر
المخاطر السياسية		**15.3**	
1	ضعف مؤسسات إنفاذ القانون	**20**	إعداد خطة وطنية لتطوير النظام القضائي، وتعزيز دور الشرطة وأجهزة الأمن العام.
2	عدم الاستقرار السياسي	**20**	اعتماد الحكومة السورية المؤقتة معايير الحوكمة، والمشاركة السياسية، وسيادة القانون.
3	ضعف مؤسسات الحكم	**16**	إنشاء معهد للإدارة العامة يعمل على رفع قدرات وكفايات ومهارات العاملين في الأجهزة الحكومية
4	عدم الاستقرار الأمني	**16**	بناء قدرات الأجهزة الأمنية، وتعزيز مشاركة مؤسسات المجتمع المدني، تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.
5	غياب السياسات الزراعية	**12**	إعداد وإصدار وزارة الزراعة لوثيقة تحدد السياسات الزراعية المعتمدة من الحكومة ومؤسسات الحكم بالتشارك مع ذوي العلاقة في القطاع.
6	الآثار السلبية للجوء والنزوح	**8**	تبني الحكومة استراتيجية شاملة تتضمن عدة محاور منها: أ. تعزيز التعاون الدولي. ب. برامج الأمن والحماية المجتمعية. ج. برامج تنمية المشاريع الصغيرة. د. الإصلاح السياسي، والمشاركة المدنية.
المخاطر الاقتصادية		**11.5**	
1	انخفاض سعر صرف الليرة السورية	**20**	ضرورة قيام الحكومة السورية المؤقتة بإعداد خطة اقتصادية شاملة تضمن تعزيز الاستقرار
2	ضعف الخدمات المالية والمصرفية والتسليف	**15**	

	الزراعي		والنمو الاقتصادي، وتشمل على الأقل المعالجات الآتية:
3	ارتفاع نسبة التضخم (غلاء الاسعار)	12	
4	تواضع الخدمات التسويقية والصادرات	12	أ. إعداد واعتماد سياسات نقدية ومالية.
5	ارتفاع أسعار الطاقة	12	ب. زيادة التعاون الدولي وجلب الدعم.
6	ضعف الخدمات الزراعية مثل الإرشاد والتسليف، والتخزين	9	ج. سياسات إدارة وضبط الإنفاق الحكومي، وتحسين الإدارة المالية العامة.
7	ضعف معدلات النمو الاقتصادي	9	د. تحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز التجارة الخارجية.
8	ارتفاع أسعار الغذاء عالمياً	9	هـ. إنشاء صندوق أو مؤسسة مالية للتمويل الزراعي.
9	ارتفاع أجور العمال الزراعية	9	
10	ضعف الاستثمارات الزراعية	8	
المخاطر الاجتماعية		9.4	
1	هجرة الأراضي تفتت الملكية.	16	أ. تطوير منهجيات العمل التعاوني لملاك المساحات الصغيرة.
2	زيادة عدد السكان	12	
3	فقدان المعرفة الضمنية بسبب هجرة العقول	9	ب. التعاون الدولي في مجال نزع الألغام، والمتفجرات من الأراضي الزراعية.
4	السلوك الاستهلاكي للسكان	6	
5	العزوف عن العمل الزراعي	4	ج. دعم وتمويل المشاريع الزراعية الصغيرة. د. تطوير استراتيجيات التخطيط العمراني واستخدامات الأراضي. هـ. تحفيز الممارسات الزراعية المستدامة لصغار المزارعين. و. تشجيع المزارعين على استخدام تقنيات الزراعة المستدامة والمحافظة على التربة. ز. توفير التدريب وبناء قدرات المهندسين الزراعيين والأطباء البيطريين حديثي التخرج.
المخاطر التقنية		10.7	
1	ضعف الإنفاق على الدراسة العلمي الزراعي	15	١. التعاون الدولي في مجال دعم الدراسة العلمي التطبيقي. ٢. إنشاء برامج دعم (منح) وتمويل لتحديث القطاع الزراعي من خلال إدخال المعدات الزراعية الحديثة، واستخدام وسائل الري الحديثة، واستخدام مدخلات الإنتاج الحديثة كالبذور والتقاوي والأسمدة، والمبيدات.
2	انخفاض الإنتاجية من الحبوب والمحاصيل الاستراتيجية	12	
3	تقادم المعدات الزراعية	12	
4	عدم استخدام وسائل الري الحديثة	12	
5	عدم استخدام البذور والتقاوي الحديثة	12	
6	ضعف استخدام التقنيات الزراعية الحديثة	10	
7	ضعف استخدام الميكنة الزراعية	9	

8	عدم استخدام الأسمدة الحديثة	8	
9	عدم استخدام المبيدات الحديثة	6	
المخاطر القانونية		13.0	
1	غياب التشريعات التي تنظم استيراد مدخلات الإنتاج	20	تطوير مجموعة القوانين، والأنظمة، والتشريعات الناظمة للعمل، والاستثمار في القطاع الزراعي، والأمن الغذائي بما يضمن زيادة مساهمة القطاع الزراعي في النتاج المحلي، وخلق فرص العمل، وتحسين مؤشرات الأمن الغذائي.
2	غياب التشريعات التي تنظم استخدام الموارد الأرضية	15	
3	غياب التشريعات التي تنظم الحجر الزراعي	15	
4	غياب التشريعات الزراعية	12	
5	غياب التشريعات الخاصة بالأمن الغذائي	8	
6	غياب التشريعات التي تنظم استخدامات المياه	8	
المخاطر البيئية		14.6	
1	المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي	20	إعداد وصياغة إطار شامل لإدارة مخاطر التغير المناخي تشمل على الأقل المحاور الآتية: أ. إدارة الموارد المائية. ب. تنمية البنية التحتية. ج. تحسين الزراعة المستدامة. د. تحسين نظم الإنذار المبكر. هـ. تطوير نظم فعّالة للإنذار المبكر للتحذير من الكوارث الطبيعية. و. تعزيز التوعية في المجتمع حول كيفية التصرف في حالات الطوارئ. ز. تعزيز التنوع البيولوجي ح. تعزيز التعليم والتوعية. ط. تشجيع التعاون الدولي.
2	ظاهرة الجفاف المتكررة	20	
3	ضعف الموارد المائية	16	
4	تدهور الموارد الأرضية	16	
5	مخاطر التلوث الصناعي	1	

٩-٧ تتبع المخاطر:

يوصي الباحث بتكليف جهة حكومية مختصة لإعداد دراسة وافية لكافة أشكال المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة التي تواجهها الحكومة السورية المؤقتة وتحديدها، وقياسها، ومتابعة معالجتها وإدارتها ولعل أقرب مؤسسات الحكومة السورية المؤقتة لهذه المهمة هم السادة (المجلس الأعلى لإدارة الكوارث والطوارئ في الحكومة السورية المؤقتة) بحيث تقوم بالمهام الآتية:

١. تحديد وتصنيف وقياس المخاطر العامة والخاصة لكل قطاع من الاقطاعات الاقتصادية.
٢. إصدار التعليمات والتعاميم المنظمة لعملية إدارة المخاطر.
٣. وضع إطار عام يشمل جملة من الخطط الفنية والمالية والإدارية التي تضمن خفض المخاطر إلى المستويات المقبولة.
٤. متابعة ورود تقارير متابعة، فنية ومالية، وإدارية، وتقارير الحوادث من الجهات المستهدفة.
٥. تشكيل لجان التفتيش والرقابة بأنواعها التي تعزز من حاكمية عمل الحكومة السورية المؤقتة وخفض المخاطر.

ثامناً: النتائج والتوصيات:

٨-١ النتائج:

١. بلغ المعدل العام لدرجة المخاطر الكلية للاستثمار الزراعي في الشمال السوري (١٢.٤٢) درجة، وتصنف بأنها من المخاطر المرتفعة كونها تقع في مقياس المخاطر (٩-١٥) درجة.
٢. كانت المخاطر السياسية والأمنية هي الأعلى حيث بلغت (١٥.٣٣) درجة، ويمكن وصفها بأنها متجاوزة لفئة المخاطر المرتفعة وتتجه نحو إلى المخاطر المرتفعة جداً.
٣. أدنى المخاطر كانت المخاطر الاجتماعية بدرجة (٩.٤) درجة، وهي بالتالي من المخاطر المرتفعة.
٤. باقي المخاطر التي تم قياسها تراوحت بين (٩-١٥) درجة، وبالتالي فهي توصف بأنها مخاطر مرتفعة.

٨-٢ توصيات الدراسة:

بناءً على نتائج الدراسة توصي الدراسة بما يأتي:

١. تكليف جهة حكومية مختصة لإعداد دراسة وافية لكافة أشكال المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة التي تواجهها الحكومة السورية المؤقتة وتحديدها، وقياسها، ومتابعة معالجتها وإدارتها ورفع تقارير المتابعة إلى الحكومة.
٢. ضرورة وجود إطار فعال لإدارة المخاطر بكافة أنواعها ولكافة القطاعات الاقتصادية الزراعية، والصناعية، والتجارية.
٣. التركيز على تطوير أدوات للاستجابة للمخاطر السياسية والأمنية.
٤. ضرورة تطوير التشريعات الناظمة للاستثمار الزراعي في الشمال السوري.

المراجع:

آل شبيب، دريد كامل. (٢٠٠٤). مبادئ الإدارة العامة، ط١. دار المناهج. عمان.

إيسر، جينيفر وآخرون. (٢٠٠٥). إعداد استراتيجية لتحويل الأموال: إرشادات موجهة للجهات المقدمة للخدمات المالية التي تراعي صالح الفقراء. الناشر (CGAP). الولايات المتحدة الأمريكية.

بشاي، كارن، والجمل، داليا. (٢٠١٥). تقييم المخاطر المحتملة التي تواجه قطاع التمويل الأصغر في العالم العربي، مؤسسة التمويل الدولية (IFC). واشنطن- الولايات المتحدة الأمريكية.

بودرامة، مصطفى وقصاص، الطيب. (٢٠١٦). "واقع تطبيق إدارة المخاطر للوقاية من الأزمات في منظمات الأعمال الجزائرية- دراسة تطبيقية". المؤتمر العلمي الدولي التاسع، الاتجاهات الحديثة في الفكر الإداري والمالي، جامعة فيلادلفيا، ٦-٧ نيسان، ٢٠١٦، عمان- الأردن.

ترادیوس، فاست. (٢٠٠٩). إدارة المخاطر والاستدامة. من منشورات (Smart Trace). ترجمة سنابل: شبكة تنمية التمويل الأصغر للبلدان العربية، بتمويل من (Triodos Facet). هولندا.

عريقات، وآخرون (٢٠١٠). التأمين وإدارة المخاطر. الطبعة الثانية. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان- الاردن.

وزارة تطوير القطاع العام. (٢٠١٥). الدليل الإرشادي لإدارة المخاطر. عمان - الأردن.

أوزكان، وآخرون. (٢٠٢٣م). واقع القطاع الزراعي في الشمال السوري. دراسة من منشورات جامعة غازي عنتاب. ومنظمة شفق.

النابلسي، سليم. (٢٠١٦م). "استراتيجيات الائتمان المستدام في المصارف الإسلامية - نموذج مقترح -". بحث مقدم إلى: مؤتمر الاتجاهات الحديثة في الأعمال، جامعة عمان العربية، ٢٠١٦م. عمان- الأردن.

شقيري، وآخرون. (٢٠١٢م). إدارة المخاطر. الطبعة الأولى. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان - الأردن.

الحسيني، صلاح، والدوري مؤيد. (٢٠١٩). إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي). ط ١. دار وائل للنشر، عمان - الأردن.

طارق الله، خان، وحبيب، احمد. (٢٠٠٣): إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية. ترجمة د عثمان بابكر أحمد. من منشورات البنك الإسلامي للتنمية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. جدة- السعودية.

عبد الحي، محمد. (٢٠١٤). "استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية". أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية. كلية الاقتصاد، قسم العلوم المالية والمصرفية. جامعة حلب. حلب- سورية.

عبد المنعم، عاطف، وآخرون. (٢٠٠٨). تقييم وإدارة المخاطر، الطبعة الأولى. مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة. مصر.

فنكاتا، إن إيه، وتريفور، مغوانغا. (٢٠١٠). "خصائص منتجات الإقراض الفردي". من منشورات **(Micro save)** ترجمة مؤسسة سنابل. الأردن.

ناصر الدين، يعقوب. (٢٠١٩). الاستراتيجية منهج الممارسات المتكاملة: التفكير الاستراتيجي، التخطيط الاستراتيجي، الإدارة الاستراتيجية. من منشورات جامعة الشرق الأوسط. توزيع دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة. عمان– الأردن.

المراجع الأجنبية:

1. Alijoyo, Antenius. (2004). Focused Enterprise Risk Management (1st ed.) PT Ray Indonesia. ISBN 9799891818-1-7**.** Jakarta.
2. Amiyatosh, Purnanadam. (2005). "Financial Distress and corporate Risk Management: Theory and Evidence", Available From: http://webuser.bus.umich.ed/amiyatos/JM juneos.pdf**.**
3. Dorfman, Mark S. (1997). Introduction to Risk Management and Insurance. (6th ed.) Prentice Hall.0137521065**.**USA.
4. Dumbrava, Vasile& Lacob, Vladut. (2013). "Using Probability – Impact Matrix in Analysis and Risk Assessment", Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology**.** Canada.
5. Jones, G. & Hill, C. (2013). Strategic Management: an Integrated Approach. Houghton Miffin Company, Boston- USA.
6. Mohammad R. (2017). Some Features of Rural Finance in the Near East and North Africa. NENERACA. Amman- Jordan.
7. Nunnally, Jr. Jum C. (1978). Introduction to Psychometric Theory. Second Edition. McGraw-Hill**.** New York, USA.
8. Ross, Stephen. Westrerfield, Rondolph. (2002). Corporate Finance, McGraw-Hill**.** New York, USA.
9. AL Nabolsi, Salim. (2002). "The Role of Agricultural Banks in Microfinance". In Partial Fulfilment the Requirements for The Award of The Degree of Master in Banking and Finance for Development, Giordano Dell Amore Foundation. Milan – Italy**.**
10. Sekaran, Uma. (2003). Research Methods for Business. Fourth Edition, John Wiley & Sons, Inc**.** New York, USA.
11. Stulz, Rene` M. (2003). Risk management and Derivatives. (1st ed.). Mason, Ohio: Thomson South-western. ISBN 0-538-86101-0**.** USA.

قواعد البيانات التي تمت فهرسة المجلة ضمنها

جامعة حلب في المناطق المحرّرة

Aleppo university in the liberated areas

www.journal-fau.com

info@journal-fau.com